وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف:٥٤]، وَلَيْسَ التَّكْلِيمُ كَالتَّكْلِيمِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّنْبِئَةِ، وَوَصَفَ بَعْضَ الخَلْقِ بِالتَّنْبِئَةِ فَقَالَ: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم:٣]، وَلَيْسَ الْإِنْبَاءُ كَالْإِنْبَاءِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّعْلِيمِ وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن:١-٤]، وَقَالَ: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ﴾ [المائدة:٤]، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران:١٦٤]، وَلَيْسَ التَّعْلِيمُ كَالتَّعْلِيمِ.

وَهَكَذَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْغَضَبِ فَقَالَ: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح:٦]، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالْغَضَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف:١٥٠]، وَلَيْسَ الْغَضَبُ كَالْغَضَبِ[١].

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ فِي سَبْعِ مَوَاضِعَ[٢] .....

---

[١] كلامُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كل ما سبَق واضِحٌ، وقد تَقَدَّمَ شرْحُهُ.

[٢] قوله: «سَبْعِ مَوَاضِعَ» رُبَّما يكونُ فِي كلامِ المُؤلِّفِ لحنٌ، أي: مُخالفة لِقَواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ، فالصَّواب (سبعةِ مواضع).

مِنْ كِتَابِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَوَصَفَ بَعْضَ خَلْقِهِ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى غَيْرِهِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون:٢٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود:٤٤]، وَلَيْسَ الِاسْتِوَاءُ كَالِاسْتِوَاءِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِبَسْطِ الْيَدَيْنِ فَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]، وَوَصَفَ بَعْضَ خَلْقِهِ بِبَسْطِ الْيَدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩]، وَلَيْسَ الْيَدُ كَالْيَدِ وَلَا الْبَسْطُ كَالْبَسْطِ؛ وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْبَسْطِ: الْإِعْطَاءَ وَالْجُودَ فَلَيْسَ إِعْطَاءُ اللهِ كَإِعْطَاءِ خَلْقِهِ وَلَا جُودُهُ كَجُودِهِمْ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ[١].

فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ وَنَفْيِ مُمَاثَلَتِهِ بِخَلْقِهِ.

فَمَنْ قَالَ: لَيْسَ للهِ عِلْمٌ وَلَا قُوَّةٌ وَلَا رَحْمَةٌ وَلَا كَلَامٌ وَلَا يُحِبُّ وَلَا يَرْضَى وَلَا نَادَى وَلَا نَاجَى وَلَا اسْتَوَى: كَانَ مُعَطِّلًا جَاحِدًا مُمَثِّلًا للهِ بِالْمَعْدُومَاتِ وَالْجَمَادَاتِ.

وَمَنْ قَالَ: لَهُ عِلْمٌ كَعِلْمِي أَوْ قُوَّةٌ كَقُوَّتِي أَوْ حُبٌّ كَحُبِّي أَوْ رِضَاءٌ كَرِضَائِي، أَوْ يَدَانِ كيداي[٢] أَوْ اسْتِوَاءٌ كَاسْتِوَائِي كَانَ مُشَبِّهًا مُمَثِّلًا للهِ بِالْحَيَوَانَاتِ؛ .....

---

[١] قولُه: «كَثِيرَةٌ» يجوزُ (كثير) بِدُون تاءٍ، وهُوَ يَصْلحُ مثل قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤]، ولم يَقُلْ: ظهيرَةٌ.

[٢] قوله: «أَوْ يَدَانِ كيداي» الصَّواب: كَيَدَيَّ لا كيَداي، فهذا خطأٌ، والفرقُ أنَّ:

بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إثْبَاتٍ بِلَا تَمْثِيلٍ وَتَنْزِيهٍ بِلَا تَعْطِيلٍ وَيَتَبَيَّنُ هَذَا «بِأَصْلَيْنِ شَرِيفَيْنِ» وَمَثَلَيْنِ مَضْرُوبَيْنِ -وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى- وَ«بِخَاتِمَةٍ جَامِعَةٍ»[١].

فـ(كَيَدَاي) مرفوعةٌ أمَّا (كَيَدَيَّ) فهي إمَّا منصوبَةٌ أو مجرورَةٌ؛ لَأنَّ فيها ألِفًا، والألف فِي المُثَنَّى علامةُ رَفْعٍ؛ فعليه يجبُ أنْ أقولَ: (يَدِي كيَدَيَّ)؛ لَأنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، ويَدي اسم مجرورٌ بالكافِ أي: بالكسرِ؛ ولا نقول تصحُّ على لغةِ مَن يُلزم المُثَنَّى الألفَ مطلقًا، فهَذِهِ لا تَصْلُحُ للإنسانِ إذا لَحَنَ وقالَ: «رأيتُ الرَّجلان» نقولُ لهُ: خطأ، والصوابُ: «رأيتُ الرَّجُلينِ». فإذا قالَ: على مذهبِ مَن يُلْزِم المُثَنَّى الألفَ مطلقًا فإنَّه لا يُطاع؛ لَأنَّ الواجبَ علينا إتقانُ اللُّغَةِ العربيَّة فلا نتكَلَّمُ بلغةٍ خاصَّةٍ لنا، إنَّما يجبُ علينا أنْ نجْعَلَ كلامنا على المشهورِ من لُغةِ العَربِ.

[١] وغاية كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقولُ: إنَّهُ لا يلزمُ مِنْ تماثلِ الاسْمَينِ أو الصِّفتَينِ أنْ يكـونَا متماثلين فِي الحقيقةِ، بلْ لكلٍّ من المَخْلُوق والخَالِـق ما يختصُّ بهِ مِنْ أسْماءٍ وصفاتٍ.

إثبات بعض الصِّفَات إثبات للباقي

فَصْلٌ: فَأَمَّا الْأَصْلَانِ[١]:

فَأَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَات كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ.

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِمَّنْ يَقُولُ: بِأَنَّ الله حَيٌّ بِحَيَاة عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، قَدِيرٌ بِقُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ[٢]، .....

---

[١] المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذكرَ بعدَ المقدمةِ أنَّ هذا يتلَخَّصُ في: أَصْلين، ومَثَلين، وخاتمةٍ.

أما الأصلانِ: فالمُؤلِّفُ بـدَأَ بالأصلِ الأوَّلِ الَّذِي يُخاطب بـهِ مَنْ يُثبتُ بعضَ الصِّفَات وينفي بعضًا وهمُ الأَشَاعِرَة فيقولُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢] «أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَات كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ، فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِمَّنْ يَقُولُ: بِأَنَّ الله حَيٌّ بِحَيَاة، عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، قَدِيرٌ بِقُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ»، هَذِهِ سبع صفاتٍ هي الَّتِي يُثبتها الأَشَاعِرَة، فيقُولُونَ: هَذِهِ الصِّفَات السَّبْع صفاتٌ ثابتةٌ للهِ حقيقةً، يقول: اللهُ متكلمٌ بكلامٍ، سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، مريدٌ بإرادةٍ... إلخ؛ لكنَّهم يفسرون الكلامَ على غيرِ معناهُ؛ إذْ أنَّهم يقُولُونَ: إنَّ الكلامَ هو المَعْنى القائمُ بنفسِ اللهِ وأنَّ هَذِهِ الحروفَ خُلِقَتْ خلْقًا لتَعُبِّرَ عمَّا في نفسِ اللهِ، فهمْ يُثبتون ما يفهَمُه أَهْلُ السُّنةِ والجَمَاعَةِ (إِنَّ الكَلامَ كلامُ اللهِ لفظًا ومعنًى بحرفٍ وصوتٍ)، لَكِنْ يقُولُونَ: إنَّهُ يتكلمُ بكلامٍ.

وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً وَيُنَازِعُ فِي مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ، وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِهِ، فَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا[١]، وَيُفَسِّرُهُ إمَّا بِالْإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِبَعْضِ الْمَخْلُوقاتِ مِنَ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ[٢]، فَيُقَالُ لَهُ:

ولَكِنْ عندما تسألهم: ما هُوَ كلامُ اللهِ؟

يقولُونَ: هو المَعْنى القائمُ بنفسِ اللهِ، ولَيْسَ بالحروفِ والأصواتِ الَّتِي نَعْرِفُها، وإنَّما حُروفٌ وأصواتٌ خُلِقَتْ لتُعبِّرَ عمَّا في نفْسِ اللهِ.

فالكلامُ عندَ الأشاعِرَةِ: هو المَعْنى القائمُ بنَفْسِهِ دونَ هَذِهِ الحروفِ ودونَ الأصواتِ، فهذا الصَّوتُ الَّذِي سَمِعَهُ جبريلُ ونزلَ به على محمَّدٍ ﷺ وهَذِهِ الحروفُ مخلوقَةٌ لتُعبِّرَ عمَّا في نفسِ اللهِ، وهذا الكَلام لَيْسَ بصحيحٍ، ولا يُمْكنُ أنْ يُفسرَ الكلامُ بهِ، إنَّما هم عَلَى كُلِّ حَالٍ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ متكلمٌ بكلامٍ ويثبتون هَذِهِ الصِّفَات السَّبْع.

[١] قولُه: «وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً وَيُنَازِعُ فِي مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِهِ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا» أي: بقيةُ الصِّفَات غير السَّبْعِ عند الأَشَاعِرَة، وحكْمُهُ منْ بابِ المجازِ ولَيْسَتْ حقيقةً، أي: أنَّ اللهَ لم يتَّصِفْ بها حَقِيقةً، وإنَّما هي مجازٌ.

[٢] «وَيُفَسِّرُهُ إمَّا بِالْإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِبَعْضِ الْمَخْلُوقاتِ مِنَ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ» أي: مثلًا عندما يأتِي إلى تَفْسيرِ المَحَبَّةِ يقولُ: المَحَبَّة لَيْسَتْ صفةً ثابتَةً للهِ؛ لأنَّ اللهَ لا يحبُّ، ولَكِنْ معْنَى المَحَبَّة الإثابةُ بالثَّواب، ولهذا نجِدُ في تفسير الجلالَين: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، قال: (يثيبُهمُ)، فيفسرُ المَحَبَّةَ بالثَّوابِ، والثَّوابُ كما يقولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مخلوقٌ، فيُفَسِّرُونَ صفَةَ المَحَبَّة بِشَيْءٍ مخلوقٍ، أوْ يُفسِّرُونَ المَحَبَّة بالإرادةِ، بمعْنَى أنَّهُ يريدُ بِلا إرادَةٍ، فيقولُ: معْنَى ﴿يُحِبُّهُمْ﴾: يريدُ ثوابَهم.

لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا نَفَيْتَهُ وَبَيْنَ مَا أَثْبَتَهُ، بَلْ الْقَوْلُ فِي أَحَدِهِمَا كَالْقَوْلِ فِي الْآخَرِ.

والغضَبُ عندَ الأَشَاعِرَة لا يفسِّرونَهُ بالغَضَبِ حقيقةً، فيقُولُونَ: المُرادُ بالغَضَبِ الانتقامُ، فيفسِّرُونَهُ بالعقابِ كما قالَ المُؤلِّفُ: «**مِنَ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ**» أو يقُولُونَ: الغضبُ إرادةُ الانتقامِ فيفسرونَه بالإرادةِ.

فصارَ هؤُلاءِ الأَشَاعِرَةُ في الصِّفَات طريقَيْن:

الطَّريق الأوَّل: يُثبِتُونَ للهِ سبعَ صفاتٍ حقيقيةً.

الطَّريق الثَّاني: صِفَاتٌ اتَّفَقوا على أنَّها مجازٌ لَكِـنْ تُفَسَّر إمَّا بالإرادةِ وإمَّا بِشَيْءٍ مخلوقٍ.

فهمْ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ مريدٌ بإرادةٍ حقيقيةٍ لكنَّه لَيْسَ يغضبُ بغضبٍ حقيقيٍّ، فهو يغضب أي: ينْتَقِمُ إذا أُتي بِشَيْءٍ مكروهٍ، أو يريدُ الانتقامَ إذا فسَّروه بالإرادةِ فهذه طريقة الأَشَاعِرَة، بخلافِ أَهْلِ السُّنةِ والجَمَاعَة الَّذِين يثبتونَ السَّبعَ وغيرَهمْ.

وإذا سَأَلَ سَائِلٌ: ما الفَرْقُ في صفةِ الكلامِ عندَ الأَشَاعِرَة وأهلِ السُّنةِ؟

فالجوَاب: الأَشَاعِرَة أثبتوا صفةَ الكلامِ، لكنَّهمْ أخطَأوا في تفسيرِهِ، فلمْ يفسروهُ كما عندَ أَهْلِ السُّنةِ والجَمَاعَةِ.

وبقيةُ الصِّفَات معروفةٌ عندَ أهلِ السُّنةِ، فهمْ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ عَلِيمٌ وقديرٌ إلى آخرِهِ، فالأَشْعَرِيُّ في الصِّفَات غيرِ السَّبْعِ إمَّا يفسرُهَا بإرادةِ الشَّيءِ أو بالشَّيءِ المَخْلُوق، كما يقولُ شيخُ الإسلامِ: «**وَيُفَسِّرُهُ إمَّا بِالْإِرَادَةِ**» فهذه واحدةٌ، «**وَإِمَّا بِبَعْضِ المَخْلُوقاتِ مِنَ النِّعَمِ**» إنْ كانت شَيْئًا محبوبًا، أو «**العقوباتِ**» إنْ كانَ الشَّيءُ مكروهًا.

فَإِنْ قُلْت: إنَّ إرَادَتَهُ مِثْلُ إرَادَةِ المَخْلُوقِينَ فَكَذَلِكَ مَحَبَّتُهُ وَرِضَاهُ وَغَضَبُهُ وَهَذَا هُوَ التَّمْثِيلُ[١].

وَإِنْ قُلْت: إنَّ لَهُ إرَادَةً تَلِيقُ بِهِ؛ كَمَا أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ إرَادَةً تَلِيقُ بِهِ قِيلَ لَك: وَكَذَلِكَ لَهُ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ وَلِلْمَخْلُوقِ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ وَلَهُ رِضًا وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ وَلِلْمَخْلُوقِ رِضًا وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ[٢].

---

[١] فيُقالُ للمخاطَبِ الَّذِي يقولُ بإثباتِ هَذِهِ الصِّفَات دونَ غيرها وهمُ الأَشَاعِرَة: لا فرقَ بينَ ما تُثْبِتُهُ وبينَ ما تَنْفِيهِ، بلِ القولُ في أحدِهما كالقولِ فِي الآخرِ، فإنْ قُلتَ: إنَّ إرادتَهُ مثلُ إرادةِ المَخْلُوقِينَ فكذَلِكَ محبتُهُ ورضاهُ وغضبهُ وهذا هو التَّمثِيل الَّذِي يرفُضُهُ الأَشْعَرِيُّ.

فنسأله: هل أثْبَتَّ الإرادَةَ؟ يقول: نعم.

فنقول: هَذِهِ الإرادةُ إنْ جعلتَها مثلَ إرادةِ المَخْلُوقِينَ. فإنَّنا نقولُ أيضًا: غضبُهُ ومحبتُهُ ورضاهُ وكراهتُهُ كلها أيضًا من جنسِ صفاتِ المَخْلُوقِينَ، وحينئذٍ نقعُ نحنُ وأنتَ في شُبهةِ التَّمثيلِ، وأنْتَ لا تُقرُّ بالتَّمثيلِ، ونحن كذَلِك لا نقرُّ بالتَّمثيلِ.

[٢] وإنْ قلتَ: إنَّ لهُ إرادةً تليقُ به كما أنَّ للمَخْلوقِ إرادةً تليقُ به.

قُلْنا لكَ: وكذَلِكَ لهُ محبةٌ تليقُ بهِ وللمخلوقِ محبةٌ تليقُ بهِ، ولهُ رِضى وغضَبٌ يليقُ بهِ، وللمخلوقِ رِضى وغضَبٌ يليقُ بهِ؛ فصار يلزَمُه فيما أثْبَت مثْلُ ما يلْزَمُه فيما نفى.

فإذا قلنا لهُ: أنْتَ تُثْبِتُ للهِ إرادةً مثلَ إرادةِ المَخْلُوقِينَ؛ فإذا قالَ: نعم أُثْبِتُ ذَلِك مثلَ إرادة المَخْلُوقِين، قلنا: نحن أيضًا نثبتُ مثْلَك محبةً تُماثِل محبةَ المَخْلُوقِينَ؛ فنقعُ نحْنُ، وهم في التَّمثيلِ.

وَإِنْ قُلْت: الْغَضَبُ غَلَيَانُ دَمِ الْقَلْبِ لِطَلَبِ الِانْتِقَامِ[١].

فَيُقَالُ لَهُ: وَالْإِرَادَةُ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ[٢].

فَإِنْ قُلْت: هَذِهِ إِرَادَةُ الْمَخْلُوقِ.

قِيلَ لَك: وَهَذَا غَضَبُ الْمَخْلُوقِ[٣].

وإن قال: لا أَبَدًا، حاشَا للهِ أنْ أُثبِتَ إرادةً مثلَ إرادةِ المَخْلُوقِينَ، بلْ أقولُ: له إرادةٌ تليقُ به، وله كلامٌ يليقُ به، ولهُ سمعٌ يليقُ به، وله قدرةٌ تليقُ به، إلخ.

قلنا له: ونحن كذلِك نقول: له محبةٌ تليق به، وله أيضًا غضبٌ يَلِيقُ به، وللمَخلوقِين غضَبٌ يليقُ بهم، وكُلّ شَيْءٍ يليق به.

[١] **فإن قال**: الغضبُ غليانُ دمِ القلبِ لطلبِ الانتقامِ، فهذا صحيحٌ: أنَّ القلبَ يغلِي؛ ولهذا يفورُ الدَّمُ وتحمَرُّ العَينُ ويقِفُ الشَّعْرُ، وكما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الغَضَبُ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ**»(١)، فهي حرارةٌ تكونُ في الدَّمِ، هذا هو الغَضَبُ، لَكِنْ هذا غضَبُ المَخْلُوق.

[٢] **نقولُ لَهُ أيضًا**: والإرادةُ ميلُ النَّفسِ إلى جَلْبِ منفعةٍ أو دفع مضرَّةٍ، أريد مثلًا أنْ أدْرُسَ في كُلِّيَةِ الشَّريعةِ؛ هذا لجلْبِ منْفَعَةٍ، أو أريدُ أنْ ألبسَ ثوبًا أتدَفَّأُ به منَ البردِ، هذا لدفعِ مضَرَّةٍ، إذن الإرادَة هي ميلُ النَّفسِ إلى جلبِ منفعةٍ أو دفعِ مضرَّةٍ، واللهُ جَلَّوَعَلَا لا يحتاجُ إلى جلبِ منفعةٍ ولا إلى دفعِ مضرَّةٍ، وأنْتَ تُثْبِتُ للهِ الإرادةَ، فإذنْ أنْت تُثْبتُ أنَّ اللهَ تعالى يحتاجُ إلى جلبِ منفعةٍ ودفع مضرَّةٍ.

[٣] **فإذا قالَ**: إرادة المَخْلُوق الَّتِي هِي ميلُ النَّفسِ إلى جلبِ المنفعةِ ودفعِ المضرَّة.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٦١).

وَكَذَلِكَ يَلْزَمُ الْقَوْلُ فِي كَلَامِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ إِنْ نُفِيَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَالمَحَبَّةُ وَالرِّضَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ المَخْلُوقِينَ؛ فَهَذَا مُنْتَفٍ عَنِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَجَمِيعِ الصِّفَاتِ[١].

قلنا: والغَضَبُ غليانُ القلبِ لطلبِ الانتقامِ، هذا غضبُ المَخْلُوق، المثال واضح لا ينفكُّ عنهُ أَبَدًا؛ لَأَنَّ كُلَّ شيءٍ في الصِّفَات الَّتِي نفاها نحن نقَدِّرُهُ في الصِّفَات الَّتِي أثبتَهَا؛ إذْ لا فَرْق فيُقال فيها نفاهُ مثلُ ما يُقال فيما أثبتَهُ، فيرتَدُّ عليه البابُ، ويلزمه أنْ يُقرَّ بالصِّفَات الَّتِي نفاهَا؛ لَأَنَّ كلامَ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ ساقَ البحثَ على تقديرِ الإثْبَات وعلى تقديرِ النَّفْي.

[١] المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: الصِّفَات الباقيةُ الَّتِي أثْبَتُوها وهي سِتُّ صِفاتٍ: الكلامُ، والسَّمْعُ، والبصرُ، والعلمُ، والحَيَاةُ، والقُدرةُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ ناقشَهُم في الإرادَةِ، ثُمَّ قالَ: كذَلِك يلْزَمُ القولُ فِي كلامِهِ وسمعِهِ وبصرِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وحياتِهِ مثلَ ما قِيلَ في الإرادَةِ.

فإذا قلنا: إنَّ السَّمْعَ هو عبارةٌ عنْ إدراكِ المسموعِ بصفةٍ معَيَّنةٍ على شكلٍ مخْصُوصٍ، فعِندما تُدرِكُ أنتَ المسموعَ لا تُدركُ كلَّ الأصواتِ إنَّما تدركُ الصَّوتَ بصفةٍ معينةٍ وبشكلٍ محدودٍ، فإذا قلنا: إنَّ سمعَ اللهِ هكَذا لزمَ أنْ يكونَ مشابهًا للمخلوقِ.

وإنْ قالَ: أنا أثبتُ للهِ سَمْعًا لا يُشْبهُ سمْعَ المَخْلُوقِ.

قلنا له: إذن بَقِيَّةُ الصِّفَات يجبُ عَلَيْكَ أنْ تُثْبِتَها للهِ على وَجْهٍ يليقُ بِهِ، ولا يُشبهُ صفاتِ المَخْلُوق، نقول هذا في السَّمْع والبَصرِ والكلامِ وجميعِ الصِّفَاتِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لِهَذَا إِلَّا مَا يَخْتَصُّ بِالمَخْلُوقِينَ؛ فَيَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ.

قِيلَ لَهُ: وَهَكَذَا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ[١].

---

[١] وإنْ قالَ: إنَّه لا حَقِيقةَ لهذا إلا ما يختَصُّ بالمَخْلُوقِينِ فيجبُ نفيهُ عنْهُ، قِيلَ لهُ: وهكَذا السَّمعُ والبَصرُ والكلامُ والعلمُ والقدرةُ، أي: إذَا قالَ إنَّ الغَضَبَ والكراهةَ والمَحَبَّة لا حقيقةَ لهمْ إلَّا ما يَلِيقُ بالمَخْلُوقِ، قُلْنا له أيضًا: وكذَلِك السَّمعُ والبصرُ، فالحاصِلُ أنَّ مَنْ قالَ ببعضِ الصِّفَاتِ ونَفَى بعضَها فإنَّ قولَهُ متناقضٌ.

وَجْهُ التَّناقُضِ: أنَّه يلزمُهُ فيمَا أثبتَ نَظِيرُ ما يلزَمُهُ فيما نفى، فإنْ أثبتَها على وجهِ التَّمثيلِ أثبتَ الجميعَ على وَجْه التَّمثيلِ، وقلنا له: إنَّكَ مُمَثِّلٌ.

وإن أثبْتَهَا على وجهٍ يَلِيقُ بالخَالِق وما يُقابِلُها مِنَ المَخْلُوق يليقُ بهِ، نقولُ: هكَذا يجبُ عليكَ في بقيةِ الصِّفَاتِ أنْ تُثْبتَ للهِ مِنَ الغَضَبِ والرِّضا والمَحَبَّة ما يَلِيقُ بهِ، وللمخْلُوقِ مِن ذَلِك ما يَلِيقُ بهِ.

وسببُ إثباتِ الأشاعِرَةِ لهذِهِ الصِّفَات السَّبْعِ: أنَّ هَذِهِ الصِّفَات السَّبْع دلَّ عليها العَقْلُ، واتفقَ عليها العَقْلُ والسَّمْع فوجبَ إثباتُها، أمَّا الصِّفَات الأُخْرَى فإنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها فلا يجِبُ الإثْبَات.

فلذَلِكَ هُمْ يرونَ تحكيمَ العَقْلِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ ولا يَرْجِعُونَ للسَّمعِ، يقُولُونَ: العَقْلُ مُقَدَّمٌ على النَّقلِ، فإذا وُجدَ فِي النَّقلِ ما يُخالِفُ العَقْلَ وجبَ تَأْويلُهُ إنْ أمْكَنَ.

فالسَّمعُ والبَصرُ يدلُّ عَلَيْهِ العقْلُ؛ لَأنَّ رَبًّا لا يسَمعُ ولا يُبصرُ لا يصلحُ أنْ يكونَ رَبًّا، ولِهذا قالَ إبراهيمُ لأَبِيهِ: ﴿يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم:٤٢]، القُدْرَةُ أيضًا دلَّ عليها العقلُ؛ لَأنَّ رَبًّا لَيْسَ بقادرٍ لا يصلحُ أنْ يكونَ رَبًّا، ولهذَا ينْفِي

.....

الله تعالى ربُوبِيَةَ معبودٍ لا يقدرُ على شيءٍ؛ ولهذا قالَ إبراهيمُ: ﴿وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم:٤٢]، والكَلامُ لا يمكنُ أنْ يكونَ رَبًّا بِدونِ كلامٍ؛ لأَنَّهُ كَيْفَ يُبَلِّغُ وحيَهُ إلى خلقِهِ، وما يريدُ مِن خلقِهِ إلَّا بطريقِ الكَلامِ.

والإرادةُ أيضًا يقُولُونَ: نحنُ نُشاهِدُ المَخْلُوقات تَتَبَدَّلُ وتتغيرُ ولا يُمْكنُ أنْ يكونَ الخَالِق يبدلُها ويغيرُها إلا بإرادةٍ، إذ لا يُمكنُ لهم وهم يقُولُونَ: هَذِهِ الصِّفَات السَّبْعُ دلَّ علَيْهَا العقلُ فيجبُ إثباتُها وغيرها لا يَدُلّ عليها العَقْل فلا يجوز إثباتها.

ونحنُ نقولُ لهمْ: وغيرُ هذِهِ الصِّفَات قد دَلَّ عليها العقلُ دِلالةً قطعيَّةً، فالرَّحمةُ مثلًا وهم يُثْبتُونَها لله، يقُولُونَ: الرَّحمةُ هِي إرادةُ الإحْسانِ أوْ هِي الإحسانُ، أَلَيْسَ فِي العقلِ ما يَدُلُّ عليها؟ أَلَيْسَ اللهُ يجلِبُ السُّوءَ ويجلِبُ الخَيْرَ؟ أَلَيْسَ هذهِ هِي أسبابُ الرَّحمةِ؟ وعلى هذا فَقِسْ، فنحنُ نقولُ لهمْ: الَّتِي نفَيْتُمْ وزعَمْتُم أنَّ العَقلَ يدلُّ عليها هي أيضًا يَدُلّ عليها العَقْلُ، بل إنَّ دَلالةَ العَقْلِ على بعضِها أقوى من دلالتِهِ على ما أثبتمْ.

وهُناك طائفة أشدُّ منَ الأَشَاعِرَة تَقُولُ: جميعُ الصِّفَاتِ لا تَثْبُتُ للهِ، فإذا قالَ الأَشْعَرِيُّ: أنا أثبِتُ للهِ سمعًا، قَالَ المُعْتَزلِيُّ: أنا لا أُثبتُ للهِ سمعًا؛ لَأنَّ إثباتَ السَّمعِ تمثِيلٌ وتشْبيهٌ، يقولُ الأَشْعَرِيّ ردًّا على المُعْتَزلِيِّ: العقلُ دلَّ على السَّمعِ، وأنا أُثبت للهِ سمْعًا يليقُ بِهِ، فحِينئذٍ لا تمثيلَ.

نقول لهُ: فيما نفيتَ منَ الصِّفَات -ونحن نُثبتُها- نقول لك مثلَ ما قلتَ أنتَ للمعتزليِّ الَّذِي ينكرُ الصِّفَات؛ لَأنَّك قلت له: أثْبتُّ للهِ سمعًا لَيْسَ كسمعِ المَخْلُوقِ، وأثْبتُّ له قدرةً لَيْسَت كقدرةِ المَخْلُوق، وأثبتُّ له إرادة لَيْسَت كإرادة المَخْلُوقِ؛ ونحن نقول لك أيضًا مثل ما تقوله أنتَ.

فَهَذَا الْمُفَرِّقُ بَيْنَ بَعْضِ الصِّفَاتِ وَبَعْضٍ، يُقَالُ لَهُ: فِيمَا نَفَاهُ كَمَا يَقُولُهُ هُو لِمُنَازِعِهِ فِيمَا أَثْبَتَهُ، فَإِذَا قَالَ الْمُعْتَزِلِيُّ: لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ وَلَا كَلَامٌ قَائِمٌ بِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْمَخْلُوقَاتِ[١]، فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ لِلْمُعْتَزِلِيِّ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَتَّصِفُ بِهَا الْقَدِيمُ[٢]، وَلَا تَكُونُ كَصِفَاتِ الْمُحْدَثَاتِ، فَهَكَذَا يَقُولُ لَهُ الْمُثْبِتُونَ لِسَائِرِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

---

[١] فإذَا قَالَ الْمُعْتَزِلِيُّ -وهو أشدُّ مِنَ الأَشْعَرِيِّ-: لَيْسَ له إرادةٌ ولا كَلَامٌ قائِم بِهِ؛ لَأَنَّ هذهِ الصِّفَاتِ لا تكُونُ إِلَّا بالمَخْلُوقاتِ -فهو ينكرُ الصِّفَات السَّبعِ- لأَنَّهُ يقولُ: سمِيعٌ لَكِنْ لَيْسَ له سَمْعٌ، وبَصِيرٌ لَيْسَ له بصَرٌ وما أشبَه ذلِكَ، أو يقول: إِنَّ هَذِهِ أسْماء جامِدَةٌ إطْلَاقًا، فإنَّ الأَشْعَرِيَّ يبيِّنُ للمعتَزِلِيِّ أنَّ هذهِ الصِّفَات يتصفُ بها القَدِيمُ، ولا تكونُ كصفاتِ المحدثاتِ.

[٢] يقول المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يُبيِّنُ لهُ أنَّ هذِهِ الصِّفَاتِ يتَّصِفُ بِهَا القديمُ، والمُرادُ بالقَدِيمِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وهذا التَّعبير من شيخِ الإسلامِ مِمَّا يُؤخذُ عليهِ؛ لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ هذا الكَلام في محاجَّةِ مَنْ يقولُونَ به -لا إقرارًا لَهُ- ولَكِنْ تَنَزُّلًا معَ الخِصْمِ، والتَّنزلُ معَ الخَصْمِ لَيْسَ فيهِ بأسٌ، وإنْ كانَ الإنسانُ لا يحبُّهُ، فقد قَالَ اللهُ تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم﴾ [الأنبياء:٤٣]، ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود:١٠١]، بل أَبْلَغُ من ذلِكَ يقولُ اللهُ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، وهل هُناك مقارَنَةٌ بينَ الله وبينَ ما يُشرِكُونَ؟ ولَكِنْ تَنَزُّلًا معَ الخَصْمِ، يقولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (القديمِ) ولا تكونُ كصفاتِ المحدَثاتِ.

فَإِنْ قَالَ: تِلْكَ الصِّفَاتُ أَثْبَتُّهَا بِالْعَقْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الحَادِثَ دَلَّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالتَّخْصِيصَ دَلَّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَالْإِحْكَامَ دَلَّ عَلَى الْعِلْمِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مُسْتَلْزِمَةٌ لِلْحَيَاةِ، وَالحَيُّ لَا يَخْلُو عَنْ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ أَوْ ضِدِّ ذَلِكَ[١].

---

[١] الخلاصَةُ: أنَّ المؤلِفَ رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّنَ لنا الطَّريقَ البيِّنَ للرَّدِّ على من يُثْبِتُ بعضَ الصِّفَاتِ ويَنْفِي بعْضَها، فَإِنْ قَالَ: تلكَ الصِّفَاتُ أثبَتُّهَا بالعَقْل؛ لَأنَّ الفِعْلَ الحادِثَ دلَّ على القُدْرةِ، والتَّخصيصُ دلَّ على الإرادَةِ والإحكَامِ، وهَذِهِ الصِّفَاتُ مسْتَلْزِمَةٌ للحَيَاةِ، والحَيُّ لا يخْلُو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكلامِ أو ضد ذَلِك.

فَإِنْ قَالَ -والضَّمير يعودُ على الأَشْعَرِيِّ الَّذِي يُثْبِتُ بعضَ الصِّفَاتِ دونَ بعضٍ-: تلك الصِّفَات السَّبْع أَثْبَتُّها بالعَقْلِ، ووجهُ الدَّلالةِ: أَنَّ الفِعْلَ الحادثَ يَدُلُّ على القُدرةِ، والمُرادُ بالفِعلِ هنا المفعول؛ لَأنَّ المفعولَ يَدُلُّ على قُدْرَةِ الفاعِلِ؛ لَأنَّ مَنْ لا يَقْدِرُ لا يفْعَلُ، فنحنُ نشاهِدُ حدوثَ المطرِ، ونشاهِدُ حُدوثَ الإنسانِ، ونشاهِدُ طُلُوعَ الشَّمْسِ وغروبَ الشَّمسِ إلى آخرِهِ، هذا الفِعْلُ حادِثٌ يَدُلُّ على القَدرةِ؛ لَأنَّ مَنْ لا يقْدِرُ لا يُحْدِثُ.

والتَّخصيصُ دلَّ على الإرادَةِ؛ لَأنَّ تخصيصَ الشَّيءِ بما هو عليه دالٌّ على الإرادَةِ، فعندما يخلقُ اللهُ من هَذِهِ النُّطفَةِ ذَكَرًا ومنَ النُّطفةِ الأخرى أُنْثَى، فيَدُلُّ على أَنَّهُ أرادَ أنْ تكونَ هَذِهِ النُّطفة ذَكرًا، وأراد أنْ تكونَ النُّطفة الأخرى أُنْثى، فالتَّخصيصُ -أي: تَخْصيصُ كلِّ شَيْءٍ بوقتِهِ- يَدُلُّ على الإرادَةِ؛ لأَنَّهُ لوْلا الإرادةُ ما كان هذا ذَكرًا وأُنْثى، فتخْصِيص المَخْلُوق على ما هو عليه دليلٌ على الإرادَةِ.

والفعلُ الحادِثُ يَدُلُّ على القُدْرَةِ، وجهُ الدِّلالةِ: أنَّ الَّذِي لا يَقْدِرُ لا يفْعَلُ.

.....

فالإحسانُ دلَّ على العِلْمِ، فإحسانُ الشَّيءِ أي: إتْقانُهُ، ونحنُ نشاهِدُ المَخْلُوقاتِ محكَمَةً متْقَنَةً قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء:٣٢]، فهذا الإحسانُ يَدُلُّ على العِلْمِ؛ لَأنَّ الَّذِي لا يعْلَمُ لا يُحْكِم ولا يَدْرِي، فعنْدمَا تصْنَعُ أيَّ آلةٍ إذا لمْ يكنْ عنْدَكَ عِلْمٌ لا تستَطِيعُ إصلاحَها إذا تعَطَّلَتْ، فإذا كانَ عندكَ سيارة تُريدُ إصلاحَها إذا لم يكنْ عندك عِلْمٌ لا تقْدِرُ أنْ تُصْلِحَها، كذَلِكَ أيضًا هَذِهِ الصِّفَات السَّبع: القُدرَةُ والإرادةُ والعِلْمُ مستلْزِمَةٌ للحَيَاةِ، أي: لا يُمْكِنُ أنْ يَصِيرَ عالمًا أو قادِرًا أو مُرِيدًا إلَّا من كانَ حَيًّا، والميتُ لا يمكنُ أنْ يَصِيرَ عالمًا ولا قادِرًا ولا مُرِيدًا؛ إذنْ فهو حَيٌّ، وهَذِهِ أربعُ صِفَاتٍ، والحَيُّ لا يخْلُو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكلامِ.

وعَلَى كُلِّ حَالٍ فالتَّعبيرُ الأخيرُ فيهِ دَلالَةُ العَقْلِ أكثرُ مما قاله المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ لأنَّ قولَهُ: الحيُّ لا يخلو عنِ السَّمْعِ والبصرِ، فقد يكونُ حيٌّ بلا سَمْعٍ ولا بصَرٍ ولا كلامٍ، بل رُبَّما يكونُ به صَمَمٌ أو أعْمى، ورُبَّما يكون أخْرَسَ، لَكِنْ نقول: إنَّ عَدَمَ السَّمْعِ والبصرِ دَلِيلٌ على عدَمِ صلاحِيَّتِهِ للرُّبُوبِيَّةِ، فلا يمكنُ أنْ يكونَ ربًّا ولا يسْمَعُ ولا يُبْصِرُ؛ ولهذا قالَ إبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لأَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم:٤٢]، فلا يمكنُ أنْ يكُونَ رَبًّا، فإذَا قَال: بأَنَّهُ ربٌّ، قيل: لَا بُدَّ أنْ يَسْمَعَ ويُبْصِرَ.

كذَلِك الكلامُ لَا بُدَّ منه للرَبِّ ليُبَلِّغَ ما يُرِيدُ لخلقِهِ فنحن لا نَدْرِي ما يريدُ اللهُ إلَّا بواسِطَةِ الكلامِ، لَوْلا أنَّ اللهَ تكلَّم بالوحْي ونَزَلَ بهِ جِبريلُ على الرُّسلِ ما عَلِمْنَا ماذا يطلبُ مِنَّا، فهذان طريقانِ في إثباتِ السَّمْعِ والبصرِ والكلامِ:

الطَّرِيقُ الأَوَّلُ: ما ذَكَرْنَاهُ.

قَالَ لَهُ سَائِرُ أَهْلِ الإِثْبَاتِ: لَكَ جَوَابَانِ[١]:

والطَّرِيقُ الثَّانِي: قولـهُم: إنَّ الحيَّ لا يخلُو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكَلامِ أو ضِدُّ ذلِكَ، فضِدُّ السَّمْعِ الصَّممُ، وضدُّ البصرِ العَمَى، وضدُّ الكلامِ الخرسُ، وهذا لا يليقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهذهِ النُّقْطَةُ تحتاجُ إلى انتباهٍ.

[١] المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ أصْلَينِ:

الأصلُ الأوَّلُ: هو القَولُ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقَولِ في البَعْضِ الآخرِ، هذا الأصلُ ذَكَرَهُ المؤلِّفُ معَ الأَشَاعِرَة الَّذِينَ يُثْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ وينْفُونَ البَعضَ، والصِّفَاتُ الَّتِي أثبتُوهَا في هذا البيتِ وهو قَوْلُ النَّاظمِ:

حـيٌّ عَلِـيمٌ قَـدِيرٌ والكَـلَامُ لَـهُ ... إِرَادَةٌ وكَذَاكَ السَّمْعُ والبَصَرُ[١]

وتحقيق هذه القاعِدَةِ: إذا قالَ إنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْع دَلَّ علَيهَا العَقْلُ فوجهُ دلالةِ العَقْلِ عليها ما يُثْبِتُهُ هو، فيقولُ: هذهِ الصِّفَاتُ أَثْبَتُّها؛ لأنَّ العَقْلَ دلَّ عَلَيْهَا.

فوجهُ دلَالَةِ العَقْلِ عليها -على زعمِهِ-: أنَّهم جَعَلُوا السَّمْعَ والبَصَرَ والكلامَ من مسَلَّماتِ الحَيَاة، كذا يَقولُونَ: الحيُّ لَا بُدَّ أنْ يكونَ سَمِيعًا بصِيرًا متكَلِّمًا، أو ضدُّ ذَلِك أي: إمَّا هذا أو هذا والضِّدُّ يمتَنِعُ، وما دامَ العَقْل دلَّ على إثباتِ هَذِهِ الصِّفَات فنُثْبِتُهَا.

وأما الصِّفَاتُ الأُخرى فإنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها، وإذا كان لا يَدُلُّ عليها فأنا لا نُثْبِتُها، فيرُدُّ المُؤلِّفُ: إذا قال: إنَّ العَقْلَ دلَّ عليها نقُولُ: قالَ سائرُ أهلِ الإثْبَات منهم أَهْلُ السُّنةِ والجَمَاعَةِ الَّذِين يُثْبِتُونَ جميعَ الأسْماءِ والصِّفَاتِ جوابانِ:

---

(١) مقدمة أبي زيد القيرواني لكتابه الرسالة (ص:٦٤).

أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ: عَدَمُ الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْمَدْلُولِ الْمُعَيَّنِ[١]**، ....**

---

[١] أحدها: يُقالُ: عَدمُ الدَّليلِ المعيَّنِ لا يستَلْزِمُ عدمَ المدْلُولِ المعَيَّنِ.

ومعْنَى هذا الكَلَامِ: أنَّ الأشياءَ الَّتِي لها أدِلَّةٌ إذا عُدِم لها دَلِيلٌ من هَذِهِ الأدلةِ فلا يستَلْزِمُ عدَمَ المدلولِ، مثلًا إذا فَرَضْنَا أنَّ هذا الشَّيءَ محَرَّمٌ وله عِدَّةُ أدلَّةٍ على التَّحريمِ؛ فإذا عُدِمَ دليلٌ مِن هَذِهِ الأدلةِ فلا نَقُولُ إنه صَارَ مباحًا، بلْ يَبْقى محُرَّمًا بالدَّلِيلِ الثَّانِي.

فإذا قُلنا: الصَّلاةُ واجِبَةٌ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، والصَّلاةُ واجبةٌ؛ لأنَّ اللهَ توَعَّدَ المتهاوِنِينَ بها ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم:٥٩]، والصَّلاةُ واجبةٌ؛ لأنَّ الله تعالى فرضها كما قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ»[١]، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥]، وقوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا وَلَا بُرْهَانًا وَلَا نَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَحُشِرَ مَعَ فِرْعَونَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ وَأُبَيِّ بْنِ خَلَفٍ»[٢]، وما أشبهَ ذلكَ منَ الأدلةِ كثيرٌ.

إذا قُدِّر أنَّ واحدًا من هَذِهِ الأدلةِ لم يُوجَدْ، فهل معْنَى ذَلِك أنَّ الأدلَّةَ الثَّانية تنتَفِي وينتَفِي المدلولُ؟

والجوابُ: أنَّ عدمَ الدَّلِيلِ المعيَّنِ لا يستَلْزِمُ عدَمَ المدْلُولِ؛ لأنَّ المدْلُولَ قد يثْبُتُ بدَليلٍ آخَرَ غيرِ هـذا الدَّليلِ المعينِ، فـإذا قـدَّرنَا أنَّ العَـقْلَ لا يَـدُلُّ على بقِيَّـةِ الصِّـفَاتِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، رقم (١٤٥٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩).

فَهَبْ أَنَّ مَا سَلَكْتَ مِنَ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ لَا يُثْبِتُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفِيهِ[١]، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْفِيَهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ النَّافِيَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ كَمَا عَلَى الْمُثْبِتِ.

-على زعْمِ الأَشْعَرِيِّ-، فالسَّمْع دالٌّ على هَذِهِ الصِّفَات، وهذا ما يُريدُهُ المؤلِّفُ.

وهَذِهِ القاعِدَةُ نافِعَةٌ إذا أبطلَ المستَدِلُّ دَلِيلًا على شيءٍ، وقال: هَذا لَا يَدُلُّ على هذا الشَّيءِ فلا يَلْزَمُ من بطلانِ الدَّلِيلِ على هذا المدلولِ -على الشَّيءِ- أنْ لا يَثْبُتَ هذا الشَّيْءُ بدليلٍ آخَرَ؛ لأَنَّهُ قد ينْتَفِي هذا الدَّلِيلُ لَكِنْ يثبتُ بدليلٍ آخر.

[١] افرض أنَّ الدَّلِيلَ العَقْليَّ الَّذِي سلَكْتَ لا يُثْبِتُ ذَلِك، ومعْنَى ذَلِك أي: ما نَفَيْتَهُ من الصِّفَاتِ -فالأَشْعَرِيّ ينْفِي ما نفَى منَ الصِّفَاتِ، وحجَّتُهُ: أنَّ العَقْلَ لا يَدُلّ عليه-، نقول: هَبْ أَنَّ ما سلكْتَ منَ الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ لا يثبتُ ما نَفَيْتَ منَ الصِّفَات، فإنَّه -أي: الدَّلِيلُ العَقْليُّ- لا ينْفِيهِ، فمثلًا إذا قلتَ: إنَّ الدَّلِيلَ العقليَّ لا يَدُلُّ على إثباتِ بقيةِ الصِّفَاتِ، فإنَّ الدَّلِيلَ العقليَّ أيضًا لا ينْفِي هَذِهِ الصِّفَاتِ.

لو فَرَّ مِنْ أَنَّهُ نفى هَذِهِ الصِّفَاتِ لعدَمِ الدَّلِيلِ العقليِّ قلنا: النَّافِي لَا بُدَّ أنْ يأتيَ بدلِيلٍ كالمثْبِتِ، كلُّ إنسانٍ ينفِي شَيْئًا فعليهِ الدَّلِيلُ على نَفْيِهِ، والدَّلِيلُ قد يكونُ ثُبُوتِيًّا، وقد يكونُ بناءً على الأَصْلِ.

والمهم أنَّ مَنْ نفَى شَيْئًا لَا بُدَّ أنْ يأتيَ بالدَّلِيلِ كالمثْبِتِ سواءً بسواءٍ، ولَيْسَ لك أنْ تنْفِيَ ما نفَيْتَ من الصِّفَات بغيرِ دليلٍ؛ لأنَّ النَّافيَ عليه الدَّلِيل كما على المثبتِ.

والأَشَاعِرَة استَدَلُّوا على التَّخصيصِ وأنَّ اللهَ يخلُقُ هذا ويخلُقُ هذا، وهذا لهُ ميزاتُهُ، وهذا لَهُ ميزاتُهُ، وجَعَلُوا التَّخصِيصَ دَلِيلًا على الإرادَةِ، فلولا الإرادَةُ ما حصلَ تخصيصٌ، فهُمْ يقُولُونَ: إنَّ التَّخصيصَ يَدُلُّ على ثبوتِ صِفَةِ الإرادَةِ للهِ.

وَالسَّمْعُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُعَارِضْ ذَلِكَ مُعَارِضٌ عَقْلِيٌّ وَلَا سَمْعِيٌّ فَيَجِبُ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ الدَّلِيلُ السَّالِمُ عَنْ الْمُعَارِضِ الْمُقَاوِمِ.

الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: يُمْكِنُ إِثْبَاتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِنَظِيرِ مَا أَثْبَتَ بِهِ تِلْكَ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ فَيُقَالُ: نَفْعُ الْعِبَادِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ دَلَّ عَلَى الرَّحْمَةِ كَدَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الْمَشِيئَةِ وَإِكْرَامُ الطَّائِعِينَ يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّتِهِمْ وَعِقَابُ الْكَافِرِينَ يَدُلُّ عَلَى بُغْضِهِمْ[١]، كَمَا قَدْ ثَبَتَ بِالشَّهَادَةِ وَالْخَبَرِ: مِنْ إِكْرَامِ أَوْلِيَائِهِ وَعِقَابِ أَعْدَائِهِ وَالْغَايَاتُ الْمَحْمُودَةُ فِي مَفْعُولَاتِهِ وَمَأْمُورَاتِهِ -وَهِيَ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ مَفْعُولَاتُهُ وَمَأْمُورَاتُهُ مِنَ الْعَوَاقِبِ الْحَمِيدَةِ- تَدُلُّ عَلَى حِكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ؛ كَمَا يَدُلُّ التَّخْصِيصُ عَلَى الْمَشِيئَةِ وَأَوْلَى[٢]؛ .....

---

[١] المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: «**نَفْعُ الْعِبَادِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ دَلَّ عَلَى الرَّحْمَةِ كَدَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الْمَشِيئَةِ**،...» إنَّ دَلالَةَ نفعِ العبادِ على الرَّحمةِ كدلالةِ التَّخْصِيصِ على المشيئةِ؛ فالمشيئةُ الَّتِي هي الإرَادَةُ فقط، فإكرامُ الطَّائعِينَ يَدُلُّ على محبتِهِ وإكرامِ الطَّائعين مَوْجُودٌ مشاهَدٌ، فاللهُ تعالى يكرِمُ الطَّائعين بنَصْرِهِمْ وقتلِ عدُوِّهم وما أشبه ذَلِك، وهذا يَدُلُّ على المَحَبَّة؛ لأنَّ اللهَ لو لم يُحِبّهمْ لم يُكْرِمْهُم، فلا يمكنُ لأحدٍ أنْ يُكرِمَ أحدًا إِلَّا محبَّةً أو خوفًا، والخوفُ مُمْتَنِعٌ على اللهِ؛ وعقابُ اللهِ للكافرينَ ثابتٌ ومشاهدٌ، والقرآنُ مملُوءٌ من ذِكْرِ الأمَمِ الَّتِي عاقَبَهَا الله، وذلك يَدُلُّ على بغْضِهِ بلا شكٍّ، لوْلا أنَّ اللهَ أبغْضَهُم ما عاقبَهم، فإكرامُ الطَّائعينَ وعقابُ الكافِرينَ بالمشاهدة والخبرِ شيءٌ شاهَدْناه وأُخبِرْنا عنهُ.

[٢] هذا استِدْلالٌ عَقْلِيٌّ صَحِيحٌ، فالغاياتُ المحْمُودَةُ في مفعُولاتِهِ أي: مخلوقَاتِهِ، وفي مأموراتِهِ أي: الشَّرع، الخَلقُ لـه حِكْمَـةٌ ونهايَـةٌ عظيمَةٌ، منافِـعُ الشَّمسِ معروفـةٌ،

لِقُوَّةِ الْعِلَّةِ الغَائِيَّةِ[١]؛ وَلِهَذَا كَانَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِي مَخْلُوقَاتِهِ مِنَ النِّعَمِ وَالحِكَمِ أَعْظَمُ مِمَّا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى مَحْضِ المَشِيئَةِ[٢].

ومنافِعُ اللَّيلِ والنَّهارِ معروفةٌ، ومنافعُ المياهِ والأمطارِ معروفةٌ... وهكَذا، فهَذِهِ الغايَةُ المفعُولة بالمفعولاتِ.

والمأموراتُ منَ الشَّرعِ؛ مثلُ وجوبِ الصَّلاةِ، وجوبِ الصِّيامِ، وجوبِ الحجِّ، كل هذا له غاياتٌ معْرُوفَةٌ مشهودَةٌ، وهَذِهِ الغاياتُ -بالمفعولاتِ وبالمأموراتِ- تدلُّ على الحِكمةِ، أي: ما فُعِلَ هذا إلَّا لهذِه الغَايَةِ المحمُودَةِ؛ لأنَّ السَّفيهَ يفعلُ الشَّيءَ اعتباطًا بدونِ أنْ ينْظُرَ إلى عواقبِهِ، وبدونِ أنْ ينظرَ إلى حالِهِ، لَكِنَّ الحكيمَ لا يفْعَلُ شَيْئًا ولا يأمُرُ بِشَيْءٍ إلَّا لحكمةٍ، وكلنا يَعْرِفُ الغاياتِ الحميدةَ الَّتِي تنشَأُ مِنْ مأموراتِهِ ومنْ مفْعُولاتِهِ، وهذا دليلٌ عقْليٌّ على الحِكمَةِ، وأنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له الحِكْمَةُ.

فالصِّفَات الأربعُ -الحكمةُ والرَّحمةُ والمَحَبَّة والغضبُ- الَّتِي مثَّل بها المُؤلِّفُ لا يُقِرُّ بها الأَشَاعِرَةُ؛ لأَنَّهُم يزعُمُونَ أنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها، فنقولُ: بلِ العَقْلُ يَدُلُّ عليها، ووجه دلالَةِ العَقْلِ عليها مَا أشارَ إليهِ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقولِهِ:

[١] «**لِقُوَّةِ الْعِلَّةِ الغَائِيَّةِ**»: أي: قوةُ دلالَةٍ؛ فإنَّ العلةَ الغائيَّةَ الَّتِي ينتهي إليها المفعولُ أو المأمورُ تأثيرُها أبلَغُ من تأثيرِ التَّخْصِيصِ أو الإرادَةِ بالتَّخصيصِ أبلغُ.

ولهذا يقولُ المُؤلِّفُ:

[٢] «**وَلِهَذَا كَانَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِي مَخْلُوقَاتِهِ مِنَ النِّعَمِ وَالحِكَمِ: أَعْظَمُ مِمَّا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى مَحْضِ المَشِيئَةِ**» وهذا صحيحٌ، انظُرْ مثلًا: القرآنُ كُلُّهُ مَلِيءٌ بلامِ التَّعليلِ، مثل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن

.....

﴿يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة:١٤٣]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]، كَثيرٌ جِدًّا في القُرآنِ إثباتُ العِلَّةِ سواءٌ باللامِ أو بأنْ أو بالفَاءِ أو بالشَّرطِ أو بغيرِهم، من بَيانٍ أو مِمَّا يحصُلُ بهِ التَّعليلُ، فكُلّ شَيْءٍ فيه تَعْلِيلٌ في القرآنِ دالٌّ على الحِكْمَةِ؛ لأَنَّ العِلَّةَ هي الحِكْمَةُ، وإذا سمعتَ العِلَّةَ فهي الحكمةُ، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا يُسَمِّي العِلةَ بلْ يُسَمِّيهَا حكمةً، لَكِنَّ العلة هَذِهِ جاءتْ من قِبَلِ اصطلاحِ أهلِ الأصولِ، وإلَّا فكلُّ عِلَّةٍ فهي حكمةٌ.

إذن إذا قالَ الأَشْعَرِيّ: أنا أُثْبِتُ الصِّفَاتِ السَّبْعَ بدلالةِ العَقْلِ وأَنْفِي ما سِواه؛ لأَنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها.

نقول: لهذا الكلامِ جوابانِ:

أحدهما: إنَّ عَدَمَ الدَّلِيلِ المعيَّنِ لا يستَلْزِمُ عَدَمَ المدْلُولِ، فهبْ أنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ على إثباتِ هَذِهِ الصِّفَات الَّتِي نَفَيْتَ، فإنَّهُ لا ينْفِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، وإذا كان لا يَنْفِيهَا فإنَّه يلْزَمُكَ الدَّلِيلُ على نفْيِهِ، فالنَّافِي أيضًا عليه الدَّلِيلُ، وإذا لم يكن دَلِيلٌ فإنَّ السَّمْعَ قد دَلَّ عليه ولَيْسَ للسمعِ هنا معَارِضٌ لا من السَّمْعِ ولا منَ العَقْلِ، وإذا ثَبتَ بطريقِ السَّمْعِ ولا مُعَارِضَ فإنَّهُ يجب علينا إثباتُهُ.

الجوَابُ الثَّانِي: إنَّ العَقْلَ دلَّ على ما نَفَيْتَ كما دَلَّ على ما أَثْبَتَّ، ونمثلُ بذلِكَ أربعة أَمْثِلَةٍ مثلَ المُؤلِّفِ:

المثال الأوَّل: الرَّحمةُ. **والثَّاني**: المَحَبَّة. **والثَّالث**: البُغْضُ. **والرَّابع**: الحِكْمَةُ.

وبِهَذَا نكونُ انتَهَيْنا مِنَ الكلامِ على مَن ينكرونَ بعضَ الصِّفَات ويُثْبِتُونَ بعْضًا وهمُ الأَشَاعِرَة.

وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِمَّنْ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ وَيُقِرُّ بِالْأَسْمَاءِ كَالْمُعْتَزِلِيِّ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالحَيَاة وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ[1].

قِيلَ لَهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَإِثْبَاتِ الصِّفَات، .....

---

[١] وإنْ كانَ المخاطبُ ممنْ ينكرُ الصِّفَات ويُقِرُّ بالأسْماءِ كالمُعْتَزِليِّ الَّذِي يقول: إنَّهُ حيٌّ عليمٌ قديرٌ وينكرُ أنْ يتَّصِفَ بالذَّاتِ والعلمِ والقدرةِ: والعجيبُ أنَّ المعتزلةَ يصفونَ أنفسَهُمْ بالعُقلاءِ؛ لكنَّهمْ إلى مجانِينِ المجانينِ أقربُ، بلْ إنَّ بعضَ المعْجَبِينَ بهمْ يقولُ: لا يُوجَدُ منْ فِرَقِ الأُمَّةِ أحَدٌ أقْوَى أصلًا منَ المعتزلةِ، المُعْتَزِليُّ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ فلا يُثْبتُ للهِ أي صفةٍ أَبَدًا لا حَيَاةً ولا علمًا... إلخ، فهو يُنْكِرُ كلَّ الصِّفَات، لَكِنْ يُقِرُّ بالعَكْسِ، ويقولُ: اللهُ حيٌّ لَكِنْ بلا حَيَاة، عليمٌ لَكِنْ بلا علمٍ إلخ، وهذا غيرُ متَصَوَّرٍ.

فلو فرَضْنَا أنَّ إنسانًا غائرٌ بطْنُه منَ الجوعِ ورابطٌ على بَطنِهِ الأحجارَ وأكياسَ الرَّملِ ثمَّ يقولُ: هذا شَبعانُ، لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ شبعانَ بِلا شِبَعٍ، كذَلِك لا يمْكِنُ أنْ يكونَ قديرًا بلا قُدْرةٍ.

مثالٌ: إنسانٌ لا يَقْدِرُ أنْ يحرِّكَ يدَهُ، أو يُمكنُ بالمعالجَةِ والتَّعبِ الشَّديدِ أنْ يُمْسِكَ بالقَلَمِ وبالمساعَدَةِ ويكتبُ: (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ)؛ فنقولُ: هذا قديرٌ بلا قُدْرةٍ، فلا يصلحُ، بلْ هذا إنسانٌ ميِّت، لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ حَيٌّ بلا حَيَاةٍ، قَديرٌ بلا قدرة، عليمٌ بلا علمٍ، سَمِيعٌ بلا سَمْعٍ، وبَصِيرٌ بلا بَصَرٍ، فهذه آراءُ المعتَزِلَةِ الَّذِين يَصِفُونَ أنْفُسَهم بأنَّهُم عُقَلاءُ، لَكِنْ ظاهرُهمْ لا يوافِق العَقْلَ؛ بدليلِ هَذِهِ الأجوبةِ والأمثلة الَّتي ذَكَرَها المُؤلفُ.